



حكم في مادة إعادة النظر

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة الاستئنافية العاشرة بالمحكمة الإدارية الحكم التالي بين:

الطالب: رئيس قائمة "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي تونس" ف = بن = بن الص
الش = مقره بنهج التين عدد ، المرسى، تونس نائبه الأستاذ ع . الج الح الكائن مكتبه بنهج
عدد الطابق ا مكتب عدد ، لافيات ، تونس،
من جهة،

الضد: 1- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، في شخص ممثلها القانوني، عنوانه بمكاتبه بمقر الهيئة بنهج
عدد . ضفاف البحيرة. تونس،

2 الهيئة الفرعية تونس ، في شخص ممثلها القانوني، مقرها بعمارة الانطلاقة، حي
المتره ، تونس، نائبها الأستاذ بـ بالك والكائن مكتبه بعمارة مكتب ب
الطابق نهج سونبليزير،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من الأستاذ عـ الج الح نيابة عن رئيس قائمة "الاتحاد
الديمقراطي الاجتماعي تونس المذكور أعلاه والمرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 29 أوت 2019
تحت عدد 62194 والرامي إلى إعادة النظر في الحكم الاستئناف الصادر عن الدائرة الاستئنافية
العاشرة بتاريخ 23 أوت 2019 تحت عدد 20192023 والقاضي بقبول الدعوى شكلا
ورفضها أصلا وإقرار الحكم الابتدائي المستأنف وإجراء العمل به.

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه والذي تفيد وقائعه أنه صدر عن الهيئة الفرعية للانتخابات تونس 2 قرار يقضي برفض ترشح قائمة "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي تونس للانتخابات التشريعية لسنة 2019 بالدائرة الانتخابية التشريعية تونس الأمر الذي حدا به إلى رفع طعنه أمام المحكمة الابتدائية بتونس التي تعهدت بملف القضية وأصدرت فيها حكمها بتاريخ 9 أوت 2019 تحت عدد 2/2019 والقاضي بقبول مطلب الاعتراض شكلا ورفضه أصلا، فاستأنفه لدى المحكمة الإدارية وتعهدت به الدائرة الاستئنافية العاشرة وأصدرت فيه حكمها الميّن منطوقه أعلاه والذي هو محل مطلب إعادة النظر المائل.

وبعد الإطلاع على مطلب إعادة النظر والمتضمن طلب قبوله شكلا وفي الأصل بنقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه والقضاء مجددا بترسيم قائمة "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي تونس 2" ضمن القوائم المقبولة للانتخابات التشريعية عن دائرة تونس وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 77 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية بمقولة أن الحكم الملتمس إعادة النظر فيه انبنى على غلط مادي واضح ضرورة أن العضو أنس الكدوسي لم يكن ضمن القائمة المقدمة يوم 28 جويلية 2019 وتم إضافة اسمه يوم 29 جويلية 2019 وإبدال ترتيب القائمة قبل غلق باب الترشيحات كما أن الحكم الاستئنافي انبنى على عدم ثبوت حضور العضو المذكور بمقر الهيئة بصفة شخصية مدليا بشهادة صادرة عن رئيسة الهيئة الفرعية تونس 2 تقرّ ضمنها بحضور العضو المذكور وإمضاه على مطلب الترشح بذلك التاريخ بمقر الهيئة الفرعية إلا أنه تمّ السهو عن تضمين الإمضاء بسجل الإمضاءات الممسوك لدى الهيئة الفرعية وذلك نظرا لحالة الاكتظاظ الموجودة بمقر الهيئة باعتبار أن يوم 29 جويلية 2019 يصادف آخر يوم لقبول الترشيحات للانتخابات التشريعية 2019، معتبرا أن هذه الوثيقة الجديدة والمسلمة من المستأنف ضدها بتاريخ لاحق لصدور الحكم الملتمس إعادة النظر فيه وشهادات بعض الحاضرين في المقر يوم 29 جويلية 2019 يجعل من مطلبه في طريقه ضرورة أنها تثبت تواجد العضو أنس الكدوسي بتاريخ 29 جويلية 2019 بمقر الهيئة وأنه قام بما هو محمول عليه قانونا وأن الحكم الملتمس إعادة النظر فيه انبنى على الغلطين المذكورين سندي صدوره على ذلك النحو متمسكا بأن الفصل 13 من قرار الهيئة المستقلة للانتخابات عدد 16 لسنة 2014 بتاريخ 1 أوت 2014 المتعلق بقواعد وشروط الترشح للانتخابات التشريعية قد ادخل عليه تنقيح جوهرى بمقتضى قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 17 لسنة 2019 بتاريخ 14 جوان 2019 والذي حوّل للهيئة الفرعية خلال أجل البت طلب تصحيح مطالب الترشح.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من نائب الهيئة الفرعية للانتخابات بتونس الأستاذ بـ
بالذ ، أثناء جلسة المرافعة والمتضمن تفويض النظر للمحكمة بخصوص الشهادات المدلى بها، طالبا
تطبيق القانون.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات
التحقيق في القضية.

وبعد الاطلاع على الدستور،

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة
الإدارية وعلى جميع التصوص التي نقّحت وتمّمته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011
المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وعلى القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 المتعلق
بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات مثلما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 44 لسنة 2013
المؤرخ في 1 نوفمبر 2013 والقانون الأساسي عدد 52 لسنة 2013 المؤرخ في 28 ديسمبر
2013.

وعلى القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق
بالانتخابات والاستفتاء مثلما وتمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 والمؤرخ
في 14 فيفري 2017.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 31
أوت 2019 وبما تلا المستشار المقرر السيد ص الق ملخصا من تقريره الكتابي وحضر الأستاذ
الح ورافع على ضوء مطلب إعادة النظر وطلب قبوله ونقض الحكم المطعون فيه ولم يحضر من
يمثل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتم استدعاؤه بالطريقة القانونية. وحضر الأستاذ بالذ في حقّ
الهيئة الفرعية للانتخابات بتونس 2 وتمسك بالتقرير المقدم وفوض النظر للمحكمة بخصوص تطبيق
القانون.

تحجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم اثر الجلسة.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدّم مطلب إعادة النظر في الآجال القانونية ممّن له الصفة والمصلحة ومستوفيا كافة مقوماته الشكلية، مما يتعيّن معه قبوله من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث يهدف المطلب المائل إلى نقض الحكم الاستثنائي المراد إعادة النظر فيه والقضاء مجددا بترسيم قائمة "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي تونس 2" ضمن القوائم المقبولة للانتخابات التشريعية عن دائرة تونس 2 استنادا إلى أحكام الفصل 77 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية بمقولة أنّ الحكم الملتمس إعادة النظر فيه انبنى على غلط مادي واضح ضرورة أن العضو أنس الكدوسي لم يكن ضمن القائمة المقدمة يوم 28 جويلية 2019 والتي تمّ تحيينها بتاريخ 29 جويلية 2019 قبل غلق باب الترشيحات وإبدال ترتيب القائمة كما أدلى بشهادة صادرة عن الهيئة الفرعية تونس 2 تضمّنت حضور العضو المذكور وإمضائه بذلك التاريخ.

وحيث اقتضى الفصل 77 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية أنّه " يمكن القيام بمطلب إعادة النظر ضدّ الأحكام النهائية الصادرة حضوريا على معنى هذا القانون عن احدى هيئات المحكمة وذلك في الحالات التالية: ...

2- إن وقع الحكم على طرف لم يتمكّن من الاستظهار في الدعوى بينة كانت ممنوعة عنه بفعل خصمه."

وحيث أدلى نائب الطالب تأييدا لمطلبه بشهادة صادرة عن رئيسة الهيئة الفرعية بتونس 2 تضمّنت أنّه: " بعد التثبت في مطلب الترشح لقائمة الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي وفي جميع الوثائق المصاحبة له تبين بأن المدعو أ الك المرشح عدد 7 في القائمة الأصلية قد تواجد بمقرّ الهيئة الفرعية تونس 2 بتاريخ 29 جويلية 2019 وامضى على مطلب الترشح عند إعادة ترتيب القائمة المذكورة إلاّ أنّه تمّ السهو عن تضمين الامضاء بسجل الامضاءات المسوك لدى الهيئة وذلك نظرا لحالة الاكتظاظ الموجودة بمقر الهيئة باعتبار أن يوم 29 جويلية 2019 يصادف آخر يوم لقبول الترشيحات للانتخابات التشريعية لسنة 2019.

وحيث أنّ الوثائق المستظهر بها لدى محكمة الحكم المنتقد ظلت قاصرة على إثبات صحّة ما تمسك به العارض من أنّ المترشح عدد 7 قد حضر لدى الهيئة وامضى بصفة شخصية على مطلب الترشح في ظل عدم تضمين ذلك بالدفتـر المسوك من الهيئة الفرعية تونس 2.

وحيث أنّ الشهادة الصادرة عن الهيئة الفرعية تونس 2 تعدّ وثيقة رسمية تتناقض مع ما تضمنه ملف القضية في طوره الابتدائي والاستثنائي ضرورة أنّها أقرّت من خلالها بأنّ المترشح عدد 7 حضر فعلا بمقر الهيئة بتاريخ 29 جويلية 2019 وأمضى شخصيا على المطلب وأنّه تمّ السهو عن تضمين ذلك بالدفتـر المعد لذلك والمسوك من قبلها بتعلّة حالة الاكتظاظ بمقرّ الهيئة باعتبار ذلك التاريخ يصادف آخر يوم لقبول الترشيحات.

وحيث كفل الدستور بالفصل 34 حقّ الانتخاب والترشح كما أوكل للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بصريح الفصل 126 منه ضمان سلامة المسار الانتخابي وما يقتضيه ذلك من السهر على احترام الإجراءات المتعلقة بعملية قبول الترشيحات وتضمين ذلك بدفاترها المخصصة والتحقق من سلامة إجراءاتها ضمّانا لمبدأ المساواة بين المترشحين.

وحيث اقتضى الفصل 49 من الدستور أنّه " يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها".

وحيث ينصّ الفصلين 2 و3 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المتعلّق بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنّ هذه الأخيرة تسهر على ضمان انتخابات ديمقراطية وحرّة وتعدّدية ونزيهة وشفافة وأنّها تقوم بقبول ملفات الترشح للانتخابات والبت فيها وفقا لأحكام التشريع الانتخابي.

وحيث أنّ سهو الهيئة الفرعية بتونس 2 عن تضمين حضور مترشح بقائمة وإمضائه بمطلب الترشح يعدّ من الأخطاء الفادحة ضرورة أنّه سيؤدّي إلى حرمان تلك القائمة من حقّ الترشح المكفول بالدستور لاسيما وأنّ الهيئة المذكورة لم تبادر بتدارك ما صدر عنها من خطأ بل تمسكت في دفاعها بموقفها المضمن صلب قرارها المنتقد بما حجب عن المحكمة واقعة مادية كانت السبب الحاسم فيما قضت به.

وحيث وتأسيسا على ما سبق وإعمالا لعلوية أحكام الدستور الضامنة لحقّ الترشح ولدور القاضي الإداري في الحيلولة دون النيل من جوهره، فإنّه لا يسع المحكمة والحالة تلك إلاّ الاستجابة للمطلب المائل.

ولهذه الأسباب:

قضت المحكمة:

أولاً: بقبول مطلب إعادة النظر شكلاً وأصلاً بنقض الحكم الاستثنائي المطلوب إعادة النظر فيه والقضاء من جديد بنقض الحكم الابتدائي وإلغاء قرار الهيئة الفرعية لتونس 2 الصادر بتاريخ 5 أوت 2019 والقاضي برفض مطلب ترشح قائمة " الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي " بالدائرة الانتخابية تونس 2 وإدراج القائمة المذكورة ضمن القوائم المقبولة ترشحها نهائياً للانتخابات التشريعية لسنة 2019.

ثانياً: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الأطراف.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الاستئنافية العاشرة برئاسة السيدة م الج وعضوية المستشارين السيد خ الج والسيد ح الس

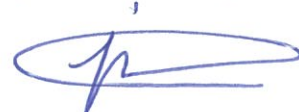
وتلي علناً بجلسة يوم 31 أوت 2019 بحضور كاتب الجلسة السيد ف ب

المستشار المقرر



ص الق

رئيسة الدائرة



الج .

الكاتب العام للمحكمة الإدارية
ل الح